كلـمـــة نقيـــب المحامـــين
المحـــامي يحيى ســـالم أبو عبـــود

الزملاء والزميلات الكرام.
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،
تحية الحق والعروبة،،
وبعد،،

بمناسبة إجتماع الهيئة العامة العادي لعام (٢٠٢٤) أرجو أن أقدم بين أيديكم ملخصا لاعمال مجلس النقابة فيما مضى من مدة خلال الدورة الحالية (٤٤) والقوائم المالية لصناديق النقابة كما هي في ٢٠٢٣/١٢/٣١.

الزملاء والزميلات :-

لقد عقد مجلس النقابة منذ توليه لمهامه في مطلع شهر حزيران من عام (٢٠٢٢) وحتى هذا التاريخ (١٨٨) جلسة تخللها إتخاذ أكثر من (١٦٤٣٥) قرار إنصبت على الجانب الوطني والشأن العام وتسيير وتطوير العمل النقابي مهنيا و إداريا ماليا وذلك على النحو التالي:-

في الشأن الوطني

إستمرت نقابة المحامين في القيام بدورها الأصيل في اعلاء مبدأ سيادة القانون وتعزيز دولة المؤسسات والدفاع عن الحقوق والحريات، وتطوير التشريعات وتعزيز إستقلال القضاء وتسهيل الوصول إلى العدالة و الشراكة مع مؤسسات الدولة.

حيث مارست النقابة دورها في مخاطبة السلطات العامة في كافة الشؤون العامة، وقدمت رؤيتها وموقفها من كافة التشريعات التي قدمت للتعديل أو الإصدار، وطالبت المؤسسة التشريعية بسن تعديلات أخرى تعزز هذه المبادئ والأفكار.

لقد كان لجهود نقابة المحامين ومواقفها الواضحة الدور المباشـر في إنهاء العمـل بأوامر الدفاع وإنهـاء العمل بتفعيل قانون الدفـاع ، والتخفيف من غلو العقوبات في قانون الجرائم الإلكترونية الذي يعد ماسـا بالحقوق والحريات وخاصة حرية التعبير ، وكذلك قانون حماية البيانات الشخصية ، والمشـاركة في تعديلات قانون أصول المحاكمات المدنية والمطالبة بتعديل قانون الملكية العقارية بإعادة الإختصاص في قضايا إزالة الشيوع .

حيث تم التعديل في المشـروع المعدل الأولي بإعادة قضايا ازالة الشـيوع إلى محاكم الصلح والذي لم يرسـل إلى مجلس النـواب بتلك الصيغة لإعطاء فرصة لتطبيق إزالة الشـيوع بمعرفة لجان الأراضي مدة أخرى ، ولا زال الحراك النقابي مع باقي الشـركاء فعالا لإعادة دعوى إزالة الشيوع إلى مكانهـا الطبيعي وهو محاكم الصلح ، كما ارسـلنا مؤخرا طلبا لمجلس النواب باستخدام صلاحيته وفق المادة ٩٥ من الدستور باحالة طلب تعديل الاختصاص في قضايا إزالة الشيوع باعادته الى محاكم الصلح.

وفيمـا يتعلق بالتقاضي الإلكتروني والتبليغات الإلكترونية فقد كان لدور نقابة المحامين اثرا بالغا في تحييد ما كان مطبقا في أوامر الدفاع.

وازاء التراجع الواضح في مسـاحة حرية الـراي والتعبير وكثرة الملاحقات حولهـا ، قامت لجنة الحريات بدورها الاساسـي بتشـكيل هيئات الدفاع وفرق رصد الانتهاكات والتجاوزات غير القانونية المتعلقة بالحقوق والحريات العامة حيث تم الاعلان عن خط اتصال ساخن يوفر التواصل الدائم .

وقد قامت لجنـة الحريات بالدعم والاسـناد والترافع عن اكثـر من (٢٠٠٠) موقوفا ، وتم التعامـل مع (١٢٥) قضية جزائية (٩٠) منها انتهت بالبراءة او عدم المسؤولية ، ولا زال الباقي منظورا معظمها كان متعلقا بالتظاهرات المناهضة للعدوان الصهيوني على غزة، كما تم تقديم الاسناد لعديد الطلبة الجامعيين ممن تعرضوا للقرارات التعسفية .

اضافـة الى المثول مع الزملاء امام النيابة العامة وفقا لاحكام المادة ٤٠ من قانون النقابة .

وتمت المشـاركة بالعديد من الـورش والندوات المتعلقة بحقوق الانسـان والقانون الدولي الانساني بما يساهم بتعزيز حرية الرأي والتعبير.

في القضية الفلسطينية:

تستمر نقابة المحامين في القيام بأداء رسالتها الوطنية والقومية والإسلامية بدعم صمود الشعب الفلسطيني ، وإسناده شعبيا وماديا وقانونيا في نيل حقوقه المسلوبة وإقامة دولته على كامل التراب الوطني الفلسطيني، والمحاصرة والملاحقة القانونية لكيان الفصل العنصري وإسناد ملف الأسرى وكافة أعمال التحرر التي مارسها الشعب الفلسطيني وتقديم الدعم المالي من صندوق دعم الصمود للشعب الفلسطيني.

وبعد معركة طوفان الأقصى ساهمت نقابة المحامين في قيادة الدعم الموجه للشعب الفلسطيني ومقاومته البطلة تمثلت بما يلي:-

١. الدعم المالي

لقد قدمت النقابة المساعدات والدعم في هذا الجانب على النحو التالي:-

أ. مبلغ (١٠٠٠٠٠) مائة ألف دينار من صندوق دعم الصمود لشراء أدوية ومستلزمات طبية ارسلت للمستشفى الميداني الأردني في قطاع غزة ، وذلك لاستخدامها في معالجة المصابين في غزة جراء العدوان الهمجي الصهيوني، وكانت من أوائل المساعدات التي ادخلت إلى القطاع بالانزال الجوي الاردني رغم الحصار الصهيوني الخانق، في إشارة إلى دور نقابة المحامين والقوات المسلحة الأردنية التاريخي في دعم القضية الفلسطينية.

ب. مبلغ (١٠٠٠٠٠) مائة ألف دينار من صندوق دعم الصمود لارسال مواد اغاثية وايواء .

ت. مبلغ (٦٧٠٠٠) سبعة وستون الف دينار من صندوق دعم الصمود وحساب تبرعات الزملاء وذلك بإرسال مواد غذائية وعمل وجبات إفطار في شهر رمضان المبارك، حيث تم إرسال أكثر من (٧٥) طن من القمح وتقديم أكثر من (٢٥) ألف وجبة إفطار في شهر رمضان .

ث. مبلغ (١٠٠٠) ألف دولار من صندوق دعم الصمود لكل أسرة شهيد محامٍ استشهد جراء العدوان الصهيوني على غزة.

ج. دعم ملف الأسرى الفلسطينيين لدى سجون الإحتلال بمبلغ (١٠٠٠٠) عشرة آلاف دينار من صندوق دعم الصمود.

ح. جمـع التبرعات مـن الزملاء المحامين والتي وصلت إلـى مبلغ (٧٠٠٠٠) سبعون ألف دينار من أجل إرسالها كتبرعات عينية إلى الأهل في قطاع غزة.

٢. الدعم المعنوي:

قـادت نقابـة المحامين حـراكاً وطنيـا وشـعبياً داعماً لصمود الشـعب الفلسـطيني ومقاومتـه المشـروعة فـي مواجهة العـدوان الصهيوني الغاشـم وجرائمه ومجازره ، تمثل في المسـيرات والتظاهـرات بارتداء روب المحاماة والوقفات الإحتجاجية والإضراب عن الترافع على مسـتوى الأردن ، وعلى مستوى الوطن العربي والدولي.

وإقامة المهرجانات والمعارض والفعاليات التي تجسد عمق معاناة الشعبي الفلسطيني ومقاومته للإجرام الصهيوني، وتوحيد المواقف الداعمة على مسـتوى نقابات المحامين في الوطن العربي وفـي الدول الصديقة الداعمة للحق الفلسـطيني وإقامة الندوات والمشاركة في النوافذ الإعلامية التي تحث على البقاء في حالة دعم مستمر لنضال الشعب الفلسطيني.

٣. الدعم القانوني:

قادت نقابـة المحامين حِراكاً قانونيـاً محلياً وعربيا ودولياً مسـانِداً للحق الفلسـطيني ومدافعاً عنه وعـن مقاومته المشـروعة وملاحقاً للجرائم الصهيونية وداحضا لروايته الزائفة التي يستند عليها في وجوده وطغيانه وكان هذا الدعم على محاور ثلاثة:-

المحور الأول:

توحيد الجهود العربية، حيث اسـتضافت نقابـة المحامين إجتماع المكتب الدائم لاتحاد المحامين العرب في شـهر تشـرين الثاني لعام (٢٠٢٣) بعنوان ((فلسطين القضية العادلة))، صدر عنه قرارات تاريخيه في غاية الأهمية، كان على رأسـها قيادة مجهود قانوني لملاحقة الكيان الصهيوني وقادته عن جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الإبادة الجماعية أمام كافة المحافل القضائية الدولية.

ودعم صمود الشعب الفلسطيني في غزة بإنشاء مستشفى يعزز القطاع الصحي في القطاع ودعم الوصاية الأردنية الهاشـمية على المقدسـات الإسلامية والمسيحية في الأراضي المحتلة.

المحور الثاني:

قيـــادة الجهـــود العربية والدولية لملاحقـــة الكيان الصهيونـــي وقادته عن الجرائم التي ارتكبوها ضد الشـــعب الفلســـطيني أمـــام محكمة العدل الدولية والمحكمة الجنائية الدولية والمحاكم ذات الإختصاص العالمي.

كان مـــن نتائج هذه الجهـــود ، مطالبة الـــدول العربية والـــدول الصديقة المســـاندة للحق الفلســـطيني بمقاضاة الكيان الصهيوني أمام محكمة العدل الدولية بما ساهم في إقامة دولة جنوب إفريقيا الدعوى ضد الكيان الصهيوني أمام محكمة العدل الدولية، واقامة البلاغات من عدة دول امام المحكمة الجنائية الدولية .

وعلى أثر إعلان الجزائر للإســـناد القانوني للشـــعب الفلســـطيني ، قامت نقابة المحامين الاردنيين وعدد من النقابات العربية والدولية بتحريك وتقديم الأخبار والشـــكوى لدى المحكمة الجنائية الدولية ، وكان على راس طلباتها اصدار مذكرات القبض بحق قادة الكيان الصهيوني وهي قيد التحقيق.

كمـــا ان هناك جهوزية في الملفات القانونية لتقديمها إلى القضاء صاحب الإختصاص العالمي حال وصول أي من المســـؤولين الصهاينة إلى أي مكان في أوروبا من أجل إصدار مذكرات القبض بحقهم.

المحور الثالث:

قيـــادة الجهـــود القانونية والدولية لحشـــد راي عام عالمـــي لمحاصرة الكيان الصهيوني ودحض الرواية الصهيونية - التي تستند زوراً على حق الدفاع المشـــروع - حيث قامت النقابة بالترافع دفاعاً عن الحق الفلســـطيني في تقرير المصير والمقاومة المشروعة أمام كافة المحافل القانونية الدولية وعلى رأسها الرابطة الدولية للمحامين (UIA)، حيث تحدث نقيب المحامين بتفويض من اتحـــاد المحامين العرب ومـــن الجالية العربية في الرابطـــة امام الجمعية العمومية عن الحق القانوني الفلســـطيني ودحض الرواية الصهيونية ، مما ســـاهم في تغيير الموقف الدولي لصالح القضية الفلسطينية ، وكذلك امـــام نقابة المحامـــين الدولية (IBA) والمفوض الســـامي للامـــين العام للامم المتحدة لحقوق الانسان، وعديد المؤسسات الأممية القانونية الذي عزز تغيير المناخ المساند للحركة الصهيونية إلى مواقف مساعدة ومدافعة عن الحق الفلسطيني.

وكان لنقابة المحامين المشـاركة الفاعلة في المؤتمر الدولي الخامس لرابطة برلمانيـون من اجل القدس ، حيث وجهت دعـوة وحيدة الى نقابات المحامين للمشاركة بورقة قانونية وكانت من نصيب نقابة المحامين الاردنيين تقديرا لجهودها القيادية بهذا الصدد.

ان كل هذا المجهود كان دافعا لصدور مواقف وبيانات تقرر الحق الفلسطيني وتدحـض الباطـل الصهيوني بما سـاهم في إتسـاع التأييد الشـعبي والرسمي في انحاء العالم للحق الفلسطيني العادل.

المحور الرابع:

مطالبـة الدولة الأردنية فـي بالتقدم بطلب الملاحقـة القضائية للكيان الصهيوني أمام محكمة العدل الدولية والمحكمة الجنائية الدولية ، وإلغاء إتفاقيـة وادي عربة وكافـة الإتفاقيات التي بنيت عليهـا، وقيادة ضغوط دولية لعزل المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية على انحيازه السافر مع الاجرام الصهيونـي ، حيث تم مخاطبة مجلس الوزراء ومجلس النواب ووزيـر الخارجية بكل ذلك ، وتم وضع كافة إمكانيات نقابة المحامين بوصفها بيت الخبرة القانوني أمام صانع القرار إيماناً منها بأهمية الدور المناط بها.

المحور الخامس:

تشـكيل لجنة الإسـناد القانوني لملاحقة الكيان الصهيوني عن جرائمه ضد الشعب الفلسطيني، ودعم الحق الفلسطيني القائم على حق تقرير المصير وممارسـة المقاومة لإنهاء الإحتلال، وسـاهمت هذه اللجنة بتقديم المسـار القانوني العلمي والعملي لتعزيز الموقف الفلسطيني ومواجهة الباطل الصهيوني، وتم تشـكيل فريق من الزمـلاء المحامين للقيام بأعمال الرصد والتوثيق للجرائم الصهيونية وتدريبهم على ذلك، حيث تم تشكيل فريـق دولي للرصد والتوثيـق والنقابة جزء منه والعمـل جاري على تعزيز الملفات القانونية بكافة البيانات والأدلة ذات المقبولية القانونية.

كما ان انشـاء منصة الكترونية لتوثيق هذه الانتهاكات بجهود مشتركة على قدم وساق لتجد طريقها الى النور وفق إعلان الجزائر.

على الصعيد المهني:

كان للمسار المهني الحظ الوافر في جهود مجلس النقابة تمثل ذلك فيما يلي:-

١. بدأنـــا في هذه الدورة تعزيز فكرة حصانـــة المحامي ، حيث تم تفعيل نص المادة (٤٠) من قانـــون النقابة ، والتي تمنع توقيف وملاحقة المحامي وتعقبه أثناء مرافعته إلا وفقاً لقواعد المســـؤولية المســـلكية وفقاً لقانون نقابة المحامين، حيث لم يتم توقيف أي زميل - منذ بدء هذه الدورة - أثناء مرافعته مما ساهم بتعزيز فكرة حصانة المحامي الملازمة لأداء رسالته.

٢. تعزيز العلاقة مع الســـلطة القضائية وذلـــك لتذليل العقبات أمام أداء المحامي لرســـالته الســـامية ، وتحقيق كامل معاني التشاركية في العمل القضائي .

٣. لقد صدرت قرارات قضائية ذات أثر واضح في العمل المهني بدءً من إعتبار إلتـــزام المحامي بقرار النقابـــة بوقف الترافع معذرة مشـــروعة تبرر الغياب رجوعا عن اي اجتهاد ســـابق، وحماية إســـتقرار صندوق التقاعد وترسيخ مبدأ المزاولة الفعلية في حســـاب المدة الخاضعة لحساب سنوات التقاعد، وحمايـــة مهنة المحاماة مـــن التدفق عليها جراء الهجرات القســـرية التي تعرض لهـــا الاردن في العقدين الاخيرين ، وترســـيخ القوة النافذة لوكالة المحامي ، وحماية رســـالة المحاماة وتنقية الجـــدول من الذين انتهكوا مبادئ واداب رســـالة المحاماة الســـامية، والدفاع عن دســـتورية مواد قانون نقابة المحامين.

٤. تم تفعيل نظام المساعدة القانونية في القضايا الجزائية مع وزارة العدل وجرى تنظيم جدول إلكتروني باسماء الزملاء المحامين الذين يرغبون بتقديم المســـاعدة القضائية – غير المجانية - في القضايا الجزائية بناءً على تكافؤ الفرص في العمل المهني، وذلك بإرسال رابط التسجيل لهذه الخدمة على موقع النقابة الإلكتروني ومن خلال الربط الالكتروني تظهر قائمة المحامين المسجلين امام القاضي ليكون الاختيار وفقا لجدول الدور .

وتمارس النقابة دورها الفاعل في حسن تطبيق هذه المعايير من أجل تحقيق المســـاواة بين الزملاء في الحصول على فرص التوكل وتحقيق عائد الاتعاب بشكل عادل .

٥. أما بخصوص لجنة التدريب فقد كان الاداء على النحو التالي :-

أ. استحداث لجنة السياسات التدريبية التي تعد نواة معهد التدريب المنوي إنشاؤه، وكان عملها منصباً على المسائل التالية:-

- إعداد محاضرات التدريب الإلزامية حيث جرى تقسيمها على أربع مراحل تناولت رؤية شاملة لمنظومة التدريب والتكوين القانوني السليم.

- إعداد بنك الأسئلة حيث ساهم أكثر من مائتي محام بوضع المرحلة الأولى منها باكثر من ستة الاف سؤال مع اجاباتها النمّوذجية تشمل كافة مناحي العلوم القانونية.

- إعداد تعليمات الإمتحان المهني الكتابي والشفوي.

- تشفير دفاتر الاجابة للامتحانات تطبيقا لقواعد الحوكمة والشفافية.

- تطوير مشروع نظام معهد التدريب .

ب.تم تعزيز العلاقة مع كليات الحقوق في الجامعات الأردنية حيث تم إدخال تشريعات النقابة وقواعد السلوك المهني ضمن المناهج الدراسية في العديد من كليات الحقوق.

ز.تم ارسال رابط الكتروني للزملاء من اجل المشاركة الواسعة في مناقشة الابحاث وهو قيد التطبيق العملي ، كما تمت المشاركة من جانب الزملاء السادة القضاة في مناقشة الابحاث .

ح.تم السماح بمناقشة ابحاث الزملاء المحامين المتدربين في محافظة العاصمة الى باقي المحافظات لتحقيق فرص المشاركة الواسعة للزملاء الاساتذة في المحافظات ، وتعزيز نشر الثقافة القانونية المتنوعة لكافة المحامين المتدربين .

٦. إستمرار لجنة المزاولة في القيام بدورها الأساسي ، حيث جرى استحداث تقسيم جديد لها ضمن أربع لجان.

أ. لجنة التحقق مـــن المزاولة الفعلية ، والتي تســـاهم في ضبط المهنة والتحقق من المزاولة الفعلية لمهنة المحاماة في ســـجل المحامين المزاولين والاقامة الفعلية وضبط حســـاب سنوات التقاعد والتثبت من المزاولة الفعلية فيها.

ب. لجنة التحقق من التقيد بقواعد السلوك واداب المهنة ، والتي تهدف الى حماية المهنة من المنافســـة غير المشـــروعة وشراء الحقوق المتنازع عليها، والترويج لجلب القضايا على وســـائل التواصل وضبط المخالفات المسلكية .

ت. لجنة التعاون بين الزملاء ، والتي تهدف الى ترسيخ مفهوم الزمالة بين المحامين وفق آداب المهنة وقواعد السلوك وحل الخلافات بينهم .

ث. لجنة متابعة الالتزام بقانون مكافحة غسل الاموال والتي تهدف الى عدم تدخل اي جهة خارج النقابة من تطبيق احكام هذا القانون - الذي صدر في عام ٢٠٢١ - على المحامين ومـــدى التزامهم به بخلاف النقابة ، والتي ذللت كافة المعيقات وحافظت على المعنى الحقيقي للسر المهني وحصانة مكتب المحامي .

ومن الجدير بالذكر ان النقابة ســـاهمت بخروج الأردن من المنطقة الرمادية حســـب التصنيف الدولي لمكافحة غســـل الاموال وتمويل الارهاب ، بما عزز من دور النقابة الوطني .

حيـــث كانت نقابة المحامين من ضمن وفد الدولة الاردنية المفاوض - لاول مرة - حـــول خروج الاردن من المنطقة الرماديـــة ، وكان لها الدور الابرز في تحقيق الاردن لكافة المتطلبـــات والمعايير القانونية الدولية فـــي مغادرة المنطقة الرمادية.

كما تم تعزيز قســـم المزاولة بمفهوم العمل الوظيفـــي بالتوازي مع العمل التطوعي لتطوير إدارة القسم.

ومن خلال تلبية نقيب المحامين للدعوات الموجهة اليه من جمعيات المحامين في الكويت وقطر وعمان تم البحث عـــن تطوير العلاقات المهنية والاطلاع علـــى بيئة المحاماة فيها والبحث عن فرص للزملاء لممارســـة المحاماة هناك ومجلس النقابة بصدد اصدار تعليمات بتنســـيب من لجنة المزاولة بوضع قواعد جديدة في ممارسة مهنة المحاماة للزملاء خارج الأردن.

٧. قامـت اللجنة الاجتماعية بعديد النشـاطات الإجتماعية كاللقاءات العائلية ورحلات السـفر للمحامين وأسـرهم ، وقد تم اسـتحداث حفل تخريـج الزملاء المتدربين والتحاقهم بسـجل المحامين الأسـاتذة في بادرة تركز على أهمية مرحلة التدريب والإنجاز الذي يحققه المتدرب في اجتيازها وتكريم النقابة له بذلك.

وسـاهمت لجنة تطوير التشريعات بتقديم مشـاريع تعديلات على قانون اصول المحاكمات المدنية واصول المحاكمات الجزائية وقانون الملكية العقارية وقانون التنفيذ ، تلبي متطلبات البيئة القانونية المهنية من اجل مخاطبة السلطات العامة للأخذ بها .

٨. وفيما يتعلق بلجنة الشـركات ، تم إرسـال رابط التسجيل في تحصيل غرامات الشركات إلى الزملاء المحامين وقد تم إصدار أكثر من (٤٠٧٩) تفويض للزمـلاء مقابل اتعاب مقدارهـا (١٥٪) من قيمة التحصيـل ، اضافة الى اصدار تعليمات الحصول على خصم مقداره (٥٠٪) من قيمة الغرامة اذا ما قامت الشركة بتوكيل المحامي المفوض ، بما حقق خلق فرص مهنية واسعة وارتفاع موارد الصناديق ، حيث بلغت نسـبة الإرتفاع (٦٥٪) عن السنوات السـابقة اذ تم الوصول الى رقم قياسي في تحصيل الايراد مبلغ(٤٣٢٧٧١) دينار عام ٢٠٢٣ مقارنة بمبلغ (٢٧٧١٨٠) دينار في عام ٢٠٢٢.

٩. تم تحديث وتوسـعة وتأثيث غـرف المحامين وتزويدها بكافة مسـتلزمات تحسين المهنة و بيئة العمل.

١٠. القيـام بعديد الـدورات التدريبية التي تراعي تطـور المهنة على كافة الصعد.

١١. سـاهم دور النقابة في المطالبة بإنهاء سـريان أوامـر الدفاع من رفع العوائق أمام عمل الزملاء وقد أدى ذلك إلى عودة فرص العمل إلى مستوياتها السابقة وظهر ذلك من خلال واردات رسم الإبراز.

١٢. المشـاركة فـي تعديل قانـون أصول المحاكمـات المدنيـة فيما يتعلق بالتقاضـي الإلكتروني بما أدى إلى المحافظة علـى عناصر الترافع الوجاهي الأساسية في العملية القضائية والإستغناء عن الحضور الوجاهي فقط في المسائل الاقل أهمية.

١٣. تجديـد العمـل بمذكرة التفاهم مـع مديرية الأمن العـام الموقعة عام

(٢٠٠٩) والعمل على تذليـــل كافة العقبات التي تواجه الزملاء أمام المراكز الأمنية ومراكز الإصلاح والتأهيل من حيث الانفراد بالموكل وتوقيع الوكالة في المراكز الامنية ، كما تم انهاء كافة الاجراءات التي تم اســـتحداثها اثناء سريان اوامر الدفاع .

١٤.تم تعزيز المظلة التأمينية التعاونية ، حيث ساهمت النقابة من صندوق التعاون بتغطية كامل الرسوم الســـنوية في موقف هام من قبل النقابة مع الزملاء المحامين خاصـــة في ظل هذه الظروف الإقتصادية الصعبة التي اعقبت جائحة كورونا .

١٥.تم زيادة مســـاهمة صنـــدوق التعاون مع الزملاء فيمـــا يتعلق بمراجعات الحمـــل وتوابعها بمبلغ إضافي، حيـــث أصبح الصندوق يقـــدم (٣٠٠) دينار بهذا الشـــأن بدلا من (١٥٠) دينار، بما ادى الى تغطية واســـعة لحالات الحمل ومراجعاته وادويته .

١٦.تم إنشاء صندوق المساعدة الطارئة الذي يغطي المخاطر التي لا تغطيها صناديـــق التقاعـــد والتعاون والتأمـــين الصحي ، في خطـــوة هامة لتعزيز المفهوم التكافلي والتعاوني بين الزملاء وأصبح رديفا لها وســـندا للزملاء في الظروف الطارئة والمفاجئة.

١٧.تم تشـــكيل اللجنـــة القانونية التـــي غابت عن النقابـــة أكثر من (١٥) عاما،وكان لها الدور البارز على صعيد تشريعات النقابة والتشريعات التي تم سنها ، واســـناد النقابة بالمواقف والاستشـــارات القانونية والوطنية . فظهرت النقابة مجددا بذلك الدور الوطني والقانوني وبيت الخبرة المميز .

١٨.تم إقـــرار نظام الحـــد الأدنى للأتعـــاب ضمن لائحـــة آداب المهنة وقواعد السلوك وأصبحت من ضمن المنظومة القانونية والعمل جاري على إصدار الجدول التفصيلي لها كمرحلة أخيرة.

١٩.تم إقرار نظام المســـاعدة القانونية من قبل اللجنـــة القانونية بانتظار إرســـاله إلى مجلس الوزراء لاســـتكمال إصداره وفق المراحل الدستورية ، الذي سيخلق أكثر من عشرة آلاف فرصة توكيل سنوي للزملاء في القضايا الحقوقية والإدارية ويساهم في تحقيق فكرة التخصص في المهنة.

٢٠.تم مناقشـــة مشـــروع نظام معهد التدريب من قبل لجنة السياســـات التدريبيـــة ، وقد قام مجلس النقابة بإقراره بانتظار إرســـال المشـــروع إلى

مجلس الوزراء لإقراره حتى يصبح نافذاً وفق المراحل الدستورية، والذي يعد المشـروع الاكبر على مسـتوى تاريخ ملف التدريب في نقابة المحامين، وقد تم توفير المرافق الخاصـة بالمعهد في المبنى الجديد لنقابة المحامين في جبل عمان الدوار الاول.

٢١. تم تشكيل لجان النقابة ضمن نطاق المشاركة الواسعة والعادلة .

على صعيد التطوير الإداري والتقني :

١. تم اسـتحداث القسـم القانوني الـذي يتولى الترافع عـن النقابة في الدعاوى والطعون بما أدى إلى اسـتقرار المسـار القانوني للنقابة نحو أفق أفضل ، وعمل مؤسسي راسخ يبدأ فيه عهد الادارات القانونية في النقابة

٢. تم ارشـفة كافة وثائق النقابة وقراراتها وملفات الزملاء منذ تأسيسها وحتـى اللحظـة، ويجري الآن أرشـفة أي وثيقة ترد إلـى النقابة ، وكذلك محاضر التقدير والتاديب والتامين .

وقد وصل عدد الوثائق المؤرشفة قرابة ثمانية ملايين وثيقة ، حيث تم حماية كافـة وثائق النقابة وملفـات الزملاء من التلف أو الفقـدان والإنتقال إلى الاستخدام الإلكتروني لها .

٣. تم إنشـاء التطبيقـات الإلكترونية لأتمتة كامل العمـل النقابي ، حيث ظهـر إلى حيز الوجود بعـد طول انتظار، وتحقق في هـذه الدورة الخدمات الإلكترونية التالية:-

أ. خدمة دفع الرسوم.

ب. خدمة دفع أمانات التأمين الصحي والاسـتفادة من اسـعار النقابة التفضيلية وخصوماتها.

ت. خدمة سداد كامل الذمم .

ث. خدمة تقديم طلبات إضافة والغاء وكالات الشركات ودفع المستحقات المالية عليها.

ج. خدمة إيداع أمانات الرسـوم السـنوية، حيث يستطيع المحامي دفع رسومه على أقساط مسبقا.

ح. خدمة تقديم طلبات التعديل والإضافة لمشتركي التأمين الصحي .

والعمل جاري على استكمال باقي الخدمات الإلكترونية المتمثلة بكافة الطلبات التي تقدم الى النقابة .

٤. تم إدخـــال نظام التـــداول الإلكتروني للمســـتندات (Work Flow) ونظام الديوان الإلكتروني، بما سيؤدي إلى شمول كافة الطلبات والمعاملات بالأتمتة الإلكترونية ، و تسهيل الخدمات المهنية وحوكمتها وسرعة الإنجاز، حيث تم تطبيق الديوان الإلكتروني للأقسام التالية:-

(الديوان الرئيسي، ديوان المزاولة، ديوان التدريب، ديوان الشكاوى و المخاصمة، ديوان التقدير، ديوان المالية)، بحيث نصل الى تقديم اي طلب والاجابة عليه من خلال النافذة الالكترونية .

٥. تم تطوير الموقع الإلكتروني للنقابة حيث لم يقم مشـــغل برنامج قرارك بالوفاء بالتزاماته بتطوير الموقع الالكتروني القديم رغم مضي اربع سنوات علـــى تعهداتـــه ، بما ادى الـــى التعاقد مـــع مطور اخر، حيث تحـــول الموقع الالكترونـــي من صامت وجامد الى موقع تفاعلي تبادلي ويتضمن الخدمات التالية:-

أ- الدليل الإلكتروني المتطور الذي يمتاز بما يلي :-

• ياخذ بياناته مباشرة من الانظمة التشغيلية بما يعطي الباحث حالة الزميل وفقا لاخر تحديث من حيث الصفة كونه متدرب أم استاذ ام من حيث الحالة كونه مزاول او غير مزاول ،

• يتضمن الإتصال المباشـــر مع الزميل من خـــلال ايقونة الاتصال وليس كما كان في الســـابق من حيث وجوب النســـخ ثم اللصق في برنامج الاتصال بعد اضافة رقم (صفر).

• معرفـــة موقع مكتب الزميل مع ربطه بنظـــام الخرائط العالمي (GPS) بحيث يســـتطيع اي شـــخص الوصول اليه على نظام خرائط السير والحركة .

• تم اضافـــة الزملاء المتقاعديـــن و الزملاء الذين انتقلـــوا الى رحمة الله تعالى في بادرة وفاء وعرفان لهم .

• استخدام نوافذ عرض تتناسب مع الهواتف النقالة .

ب- الدخـــول من قبل الزمـــلاء لتعديل البيانـــات والعناوين الخاصة بهم مباشـــرة على الانظمة التشغيلية وارسال الملاحظات والطلبات وتلقي الرسائل والبريد الإلكتروني.

ت- إســـتحداث منصـــة إلكترونية لعرض المحاضـــرات والأبحاث والدورات والفعاليات النقابية وتسجيل الحضور وإعادة الحضور من خلالها.

ث- إستحداث نوافذ لمستجدات التشريعات والقرارات القضائية.

ج- إســـتحداث الربط مع وســـائل التواصل الاجتماعي من خلال الموقع الإلكتروني.

ح- تقديم الطلبات وتلقي الخدمات الإلكترونية من خلال الموقع الإلكتروني وتفعيل نظام التطبيق من خلال الهواتف الخلوية.

خ- متابعـــة كافة النشـــاطات والتعاميم والقرارات من خلال الرســـائل (رسائل نصية بروابط إلكترونية).

د- عمل الإستبيانات والروابط والنماذج التالية:

- طلب إنتساب لتقديم المساعدة القانونية.
- طلب مناقشة بحث.
- طلب الإشتراك بتحصيل غرامات الشركات.
- طلب الإشتراك بالدورات والفعاليات والنشاطات المهنية.

٦- تطوير الأنظمة التشغيلية للنقابة لمواكبة التطور والتحديث، وخاصة نظام المســـتودعات والمخزون الإلكتروني والبرامج الماليـــة الإلكترونية التي تضمنـــت المحافظة على المـــال والمراقبـــة الدائمة، حيـــث تم تطوير انظمة (Oracle) من ١١ إلى (web logic ١٢c).

٧- إستلام برنامج قرارك والسيطرة الفعلية على كافة عناصره وإدارته من قبل النقابة بشكل مباشر ، والاستغناء عن فكرة تشغيله خارج النقابة ومن غير كادرها والاستغناء عن تلك الكلف التي وصلت الى ٤٥٠ الف دينار خلال ثلاث سنوات ونصف .

٨- تم الإنتهاء من أعمال التصميم والدراســات الفنية للمقر الجديد لنقابة المحامــين (مبنى ملحس ســابقا)، وتم الإنتهاء من الحصــول على الموافقات الإداريــة والفنيــة من الجهات الرســمية وتم إعفاء النقابة مــن دفع عوائد التنظيم التجاري للقطعة ، حيث تم الموافقة على استخدامه مقرا لنقابة المحامين باحكام خاصة ، مما ساهم بتحقيق وفر على صندوق النقابة.

وقــد تم الإنتهاء من أعمال الهدم والتهيئة ، وقــد تم إحالة العطاء التنفيذ والتشطيب النهائي للمشروع ، وسيكون المقر جاهزا في نهاية هذا العام إن شاء الله، ويكون لائقا بتاريخ نقابتنا ومتسعا لمستقبلها واحلام ابنائها وطموحاتهم وامانيهم .

حيث ســيجمع هذا المقر كافة الأقســام المالية والإدارية والفنية الحالية للنقابــة في مكان واحد تحت ادارة واحدة واســتثمار مقراتها الســابقة ، إضافة إلى استحداث الأقسام والمديريات التالية:-

- مركز التحكيم وقاعاته .
- معهد التدريب .
- الدائرة الإستثمارية التي ستكون الجناح الاستثماري لصندوق التقاعد ومدخرات النقابة.
- دائرة المساعدة القانونية التي ستكون مستقبل فرص العمل والتوكيل للزملاء المحامين.
- المكتبة الالكترونية .
- دائرة الشركات والتحصيل .
- دائرة التشغيل.
- دائرة الاعلام والعلاقات العامة.
- نادي المحامين الذي ســيحقق مســتوى لائق للزملاء في ممارسة الجانب الاجتماعي والثقافي من حياتهم واسرهم واصدقائهم .

وفيما يتعلق بالجانب المالي:-

فقـد تم اتباع سياسـات مالية تضمنـت العمل على تخفيـض الإنفاق في بعض البنـود وزيادته في مجالات أخـرى ، وتم تحصيل عديد من الديون المسـتحقة للنقابة وكذلك العمل على زيادة الإيرادات والاستثمارات على النحو التالي:-

ضبط الإنفاق:

١. كلف مشغـل برنامج قرارك التي كانت بواقع (١٥٠٠٠٠) مائة وخمسون ألف ديناراً سنويا لاول سـنتين، ومائة الف دينار سنويا بعد ذلك بكلفة اجمالية (٤٥٠) الف دينار خلال ثلاث سـنوات ونصف حيث تم عدم تجديد العقد للاسباب التالية :-

• ارتفاع كلف ادارته ، حيث اصبحت كلف ادارته بعد إنهاء عقد المشغل مبلغ (٢٨٠٠٠) ثمانية وعشرون ألف ديناراً سنوياً.

• الاهـم من ذلك اصبحت إدارة البرنامج والسـيطرة عليه من قبل كادر النقابة ومن داخلها وتملك مفاتيح الدخول والارقام السـرية والنسخة المصدرية المستلمة بمعرفة الخبراء، والذي لم يكن متحققا في السابق .

• عـدم قيام المشـغل بالوفاء بمـا تعهد به من التزامات رغم اسـتلامه لحقوقه المالية وهي:

أ. عدم انشاء وتطوير الموقع الالكتروني.

ب. عدم تنفيذ انجاز الاجندة الورقية.

ت. عدم انجاز البريد الالكتروني لكل مشترك.

ث. وجـود دعـوى تهدد ملكيـة برنامج قـرارك اقيمت من مالـك برنامج قسطاس على المشغل يدعي فيها بوجود تقليد ونسخ للبرنامج والبيانات من برنامج قسطاس ، ويطالبه بالتعويض ووقف التعدي من برنامج قرارك على برنامج قسطاس.

وقد قامت النقابة بالتدخـل إختصامياً في الدعوى المقامة من قبل مالك

برنامج قســـطاس على من تعاقدت معه النقابة لتطوير وتشغيل برنامج قـــرارك ، لحماية حقوق الملكية الفكرية للنقابـــة وممتلكاتها والمبالغ التي دفعتها النقابة على هذا البرنامج والتي تجاوز ٤٥٠ الف دينار .

٢. تم تخفيض مســـتوى الإرتفاع في نفقات التأمـــين الصحي وذلك بزيادة الرقابة الفنية والمالية وتعيين مدقـــق داخلي ومختصين بالتدقيق الطبي، الـــذي أدى إلى إختفاء العجز في عام (٢٠٢٢) من (٢٠٢٩١٠) دينار إلى وفر في عام (٢٠٢٣) مبلغ (٣١٧١٢٠) دينار ، مع إســـتمرار تحســـين التغطية والخدمة الطبية وتطويرها، والحرص على ان تكون المبالغ المدفوعة من النقابة تنفق على صحة الزملاء ومعالجاتهم .

٣. تم دعم الرسوم السنوية للزملاء من صندوق التعاون بنسبة ١٠٠٪.

٤. تم زيادة نســـبة التغطية في مراجعات الحمل وأدويتها بواقع (١٥٠) ديناراً لكل حالة.

٥. تم زيادة الإنفاق في رواتب ومنافع الموظفين بواقع (١٢٠٠٠٠) دينار ســـنوياً، حيث تم استحداث القسم القانوني، والتدقيق والرقابة في التأمين، وتطوير قسم المزاولة والتدريب، والحاسوب والتطوير الإلكتروني، الذي انعكس على الأداء الإداري والفني والمالي للكادر النقابي.

٦. تم العمل على تحصيل الـــذمم المتراكمة لصالح صندوق التأمين الصحي وصنـــدوق التعاون وعوائد صندوق التقاعد والتي وصلت إلى اكثر من نصف مليون دينار.

٧. تم تحصيـــل أجور مبنى (خلـــدا) المتراكمة لصالح صنـــدوق التقاعد عن السنوات السابقة والتي وصلت الى (٣٦٢) الف دينار.

زيادة الإيرادات والاستثمارات على النحو التالي:

١. زيـــادة ريع أمـــوال النقابة حيث كانت أموال النقابـــة المودعة في البنوك بعائد شهري معدله (٣,٢٥٪)، حيث تم رفع العائد بربطه سنوياً بمعدل (٦,٤٪) بما حقق زيادة الريع بنسبة (١٠٠٪) لهذا البند ، حيث بلغت الزيادة عن (١٠) أشـــهر في عام (٢٠٢٣) بواقع (٢٠٥٥٠٠٠) مليونان وخمســـة وخمسون ألف ديناراً لصالح صندوق التقاعد.

٢. تم توقيـع إتفاقيـة تحصيل عوائد الأتعاب المحكوم بهـا من قبل المحاكم، حيـث بلغت الزيادة في هـذا البند بمعدل (١٠٠٪) ، إذ بلـغ صافي الإيرادات عـن المدة من ٢٠٢٣/١٠/١٥ وحتى ٢٠٢٤/٠٣/٣١ (٩٨٢٥٨٤) دينار، حيث كان في العام السـابق عن ذات المدة (٤٨٥٠٢٧) دينار، وهذه الزيادة هي صافي الايراد بعد خصم النفقات مبلغ (٥٪) من المبلغ المحصل .

٣. زيادة إيراد غرامات الشـركات المحصلة بنسبة (٦٥٪) من السنة السابقة حيث بلغت في عـام ٢٠٢٢ مبلغ (٢٧٧١٨٠) دينـار ،بينما اصبحت في عام ٢٠٢٣ (٤٣٢٧٧١) دينار.

٤. زيادة الإيراد الإستثماري عن ملكية النقابة في الشركة المهنية العقارية حيث حققت اسـهم النقابة في هذه الشركة مبلغ(٦٦٢٤٦) دينار عن عام ٢٠٢٣.

في الجانب الاكتواري :-

اخر دراسـة اكتوارية اجريت على صندوق التقاعـد كانت في عام ٢٠٠٧ ، وتم اتخاذ قرار من مجلس النقابة بالرقـم ٥٣٣٥ تاريخ ٤-٤-٢٠١٦ ولم ينفذ الا فـي هذه الدورة ، حيـث تم اتخاذ القرار لاجراء الدراسـة الاكتوارية ، وتم تكليف إحدى المؤسسـات المختصة باجراء الدراسة الاكتوارية على كافة صناديق النقابة خلال خمسـون عاما القادمـة ، من اجل الوقوف العلمي على مستقبلها ودراسـة نمو ايراداتها ونفقاتها ، ومن اجل اتخاذ القرارات المالية ودراسة التعديلات التشريعية المطلوبة .

اظهرت هذه الدراسات العناصر الجوهرية التالية :-

• فيمـا يتعلق بصندوق التعاون فان نقطـة التعادل فيه خارج مدة التوقع في الدراسة وسيبقى مؤديا لالتزاماته محققا الوفر.

• فيما يتعلق بصنـدوق التامين الصحي هناك تقـارب في نقطة التعادل بصورة متكررة بما يسـتدعي تفعيل الرقابة والتدقيق وتامين مصادر دخل اضافية ورفع رسوم الاشتراك .

• فيما يتعلق بصندوق التقاعد فان نقطة التعادل الاولى بين الايراد والانفاق السنوي سيكون في عام ٢٠٤٠ ، وان نقطة التعادل الثانية بين الايراد مضافا

له الوفر النقدي المتراكم و الانفاق السنوي في عام ٢٠٥٦ ، مع بقاء طبيعة الايراد على حالها وازدياد النفقات تبعا لازدياد اعداد المتقاعدين.

وان اتخاذ بعض الاجراءات والقرارات يمكن ان ترفع نقطة التعادل الاولى الى ابعد من عام ٢٠٥٢ وتكون نقطة التعادل الثانية خارج فترة التوقع .

وبعد الاطلاع على تلك الدراسات سيكون متاحا للمجلس اتخاذ القرارات التالية :-

١- زيادة الراتب التقاعدي ضمن النسبة التي وردت في سيناريوهات الدراسة الاكتوارية .

٢- تحويل نسبة من الايراد السنوي لصندوق التعاون الى صندوق التقاعد وفقا لاحكام المادة ٩٧ من قانون النقابة ، دون ان يؤثر ذلك على بنود الانفاق المعتادة لصندوق التعاون.

٣- تعزيز الايرادات بالاستثمار العقاري المؤسسي باستحداث الدائرة الاستثمارية .

الجانب الإستثماري العقاري:-

١. تم شراء (٢٥) دونم في منطقة النعيمة اضافة الى ملكية النقابة في ذات القطعة مع مشارفة معاملة الافراز على الانتهاء.

٢. تم رفع معاملات تقسيم وإفراز أراضي الرمثا والمفرق والحصن والسلط والنعيمة إلى وزارة الشؤون المحلية من أجل المصادقة على مخططات التنظيم الخاص والإفرازي حتى يتم توزيعها على الزملاء بأقرب وقت.

٣. تم اعادة تقسيم ارض ناعور بمكتسبات جديدة بعد ان انتهى اخر تهديد لملكية النقابة فيها بخسارة احد الملاك السابقين الدعوى التي اقامها لاسترداد الارض من النقابة بقرار محكمة التمييز .

٤. العمل جاري بعد تشكيل لجنة الإستثمار على إتخاذ قرارات إستثمارية عقارية تحقق التنوع والتوازن في هذا الملف.

الزملاء والزميلات الكرام ...

لا زال فـي جعبتنا المزيد من البذل والعطاء ، وباذنه تعالى سـنبذل ما في وسـعنا لانجاز ما وعدنا بها خلال الثلث الاخير من هذه الدورة واعلاء البناء وترسيخ القواعد .

ولقد انعكسـت تلك القرارات والمنجزات على مالية النقابة العامة خلال عام ٢٠٢٣ على النحو التالي :-

أولا: حسابات صندوق النقابة :

(١) قدرت الواردات لعام ٢٠٢٣ بمبلغ ٣,٥٠٠,٠٠٠ دينار بلغت الواردات الفعلية ٣,٥٤٣,٤٣٧ ديناراً أي بزيادة مقداره ٤٣,٤٣٧ ديناراً عن الواردات المقدرة.

(٢) كمـا قدرت النفقات بمبلغ ٢,٦٨٠,٠٠٠ دينـار وبلغت النفقات الفعلية ٢,٦٦٣,٧٤٥ ديناراً أي بنقصان مقداره ١٦,٢٥٥ ديناراً عن النفقات المقدرة.

• وعليه بلغت زيادة الواردات الفعلية عن النفقات الفعلية مبلغ (٨٧٩,٦٩٢) دينار.

- حول مبلغ ٨٣٤,٩٥٢ ديناراً مخصصات خزانة التقاعد (ثلث ايرادات النقابة) لعام ٢٠٢٣

(٣) أبواب الإنفاق الإدارية والعمومية مجموع مفصل في الميزانية :

• استهلاكات الموجودات الثابتة بدار النقابة وغرف المحامين ١٢٨,٥٤٢ دينار.

(٤) قام السادة محمود سـعاده بفحص وتدقيق حسابات النقابة وقدموا تقريرهم المرفق مع البيانات الحسابية الأخرى.

ثانيا : خزانة التقاعد والضمان الاجتماعي :

(١) قـدرت الـواردات لعام ٢٠٢٣ بمبلـغ ١٥,٤٠٠,٠٠٠ دينـار وبلغت الواردات الفعلية ١٨,١٩٩,٦٨٧ دينار أي بزيـادة مقدارها ٢,٧٩٩,٦٨٧ دينار عن الواردات المقدرة.

(٢) كما قدرت النفقات لعام ٢٠٢٣ بمبلغ ١١,٠٦٠,٠٠٠ دينار وبلغت النفقات الفعلية ١٠,٧٥٢,٨٤٤ دينـــار أي بنقصان مقداره ٣٠٧,١٥٦ دينار عن النفقات المقدرة وعليه بلغـــت زيادة الواردات الفعلية عـــن النفقات الفعلية مبلغ ٧,٤٤٦,٨٤٣ دينار.

(٣) أبواب الإنفاق:

- بلغ مجموع الرواتب التقاعدية لعام ٢٠٢٣ مبلغ ١٠,٦٧٨,٥٩٨ دينار.

- صرف مبلغ ٥,٢٠٠ دينار على معونة التوقف عن العمل لأسباب صحية .

- صرف مبلغ ٥١,٤٥٢ دينار أتعاب للمحامين لتحصيل غرمات الشركات .

- صرف مبلغ ١٣,٢٧٤ دينار تعويضات عن مدة الممارسة .

- قام الســـادة محمود سعاده بفحص وتدقيق حســـابات النقابة/ خزانة التقاعد وقدموا تقريرهم المرفق مع البيانات الحسابية الأخرى .

ثالثا: صندوق التعاون :

(١) قـــدرت الـــواردات لعام ٢٠٢٣ بمبلـــغ ١١,٠٧٣,٥٠٠ دينـــار وبلغت الواردات الفعلية ١٢,٤٣٩,٧١٨ أي بزيادة مقداره ١,٣٦٦,٢١٨ دينار عن الواردات المقدرة.

(٢) قـــدرت النفقـــات لعام ٢٠٢٣ بمبلـــغ ٩,٣٢٣,٣٥٠ دينـــار وبلغت النفقات الفعليـــة ٧,٨٥٢,٠١٧ دينار أي بنقصان ١,٤٧١,٣٣٣ دينار عن النفقات المقدرة وقد حول من الإيرادات الإجمالية ١٠٪ للاحتياطي العام و البالغ ١,٢٤٣,٩٧٢ دينار .

* وعليه بلغت زيادة الواردات الفعلية عن النفقات الفعلية مبلغ ٢,٣٦٨,٩٢٧ دينار.

(٣) أبواب الإنفاق:

- بلغت مســـاهمة صندوق التعاون بالرسوم الســـنوية وتسجيل أساتذة لعام ٢٠٢٣ مبلغ ٥,٠٧٩,٨٧٩ دينار .

- بلغت مساهمة صندوق التعاون في رسم تسجيل الاساتذة ١١٩,١٠٠ دينار.

- كما بلغت مساهمة صندوق التعاون بنفقات الولادة لعام ٢٠٢٣ مبلغ ٧٨,٦٧١ دينار.

- قام السادة محمود سعاده بفحص وتدقيق حسابات النقابة / صندوق التعاون وقدموا تقريرهم المرفق مع البيانات الحسابية الأخرى.

رابعا: صندوق التامين الصحي:

(١) قدرت إيرادات التامين الصحي لعام ٢٠٢٣ بمبلغ ٩,٢٧٠,٠٠٠ دينار وبلغت الإيرادات الفعلية مبلغ ٩,٥١٩,٨٦٤ دينار أي بزيادة مقدارها ٢٩٤,٨٦٤ دينار عن الإيرادات المقدرة .

(٢) قدرت نفقات التامين الصحي لعام ٢٠٢٣ بمبلغ ٩,١٠٥,٠٠٠ دينار وبلغت النفقات الفعلية ٩,٢٠٢,٧٤٤ دينار أي بزياده مقدارها ٩٧,٧٤٤ دينار عن النفقات المقدرة .

- وعليه بلغت زيادة الواردات الفعلية عن النفقات الفعلية ٣١٧,١٢٠ دينار.

(٣) قام السادة محمود سعاده بفحص وتدقيق حسابات النقابة / صندوق التامين الصحي وقدموا تقريرهم المرفق مع البيانات الحسابية الأخرى.

• وقد تمكنا في هذة السنة من التوصل الى تفصيل المبالغ المدفوعة من رسوم الابراز بشكل شهري , وتتطابق مع المبالغ المحصلة من جميع محاكم المملكة , وهذا الاجراء حقق زيادة في السيولة النقدية في المبالغ المودعة في البنوك .

,,مقدماً احترامي,,

نقيب المحامين

يحيى سالم أبو عبود